

يهودية الدولة – والانقلاب على المفاهيم

عصام مخول*

الجديد الذي عملت إسرائيل والولايات المتحدة على انتزاعه في السنوات الأخيرة وترسيخه عالمياً، ولا سيما منذ مؤتمر أنابوليس (في تشرين الثاني عام 2007)، هو مفهوم بديل للصراع، يتمثل في أنّ القضية التي ينبغي حلها، هي "قضية إسرائيلية" وليست "القضية الفلسطينية"، وأنّ الحقوق التي ينبغي إنقاذها وضمانها دولياً هي "حقوق قومية إسرائيلية"، وليست الحقوق القومية الفلسطينية، ولا حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وإسرائيل - تدعمها في هذا الولايات المتحدة الأمريكية- لا تحاول أن تحتلّ أرض الشعب الفلسطيني فحسب، بل تحاول أن تنتزع من الشعب الفلسطيني موقع الضحية وأن تنافسه فيه.

إنّ الانقلاب على المفاهيم بهذا المعنى جاء تنويجاً دولياً لانتصار مدرسة الديمغرافيا في إسرائيل على مدرسة الجغرافيا، والمقصود بهذا هو تغليب "يهودية الدولة" على مشروع "أرض إسرائيل الكبرى" الذي تجاوزته الزمن، وهزّته تناقضاته الداخلية، وهو ما وضع الأقلية القومية العربية الفلسطينية المواطنة في إسرائيل في قلب العاصفة.

وأصبح الهمّ الشاغل للقيادة الإسرائيلية هو التلهي بانتزاع اعتراف دولي وعربي وفلسطيني بالمشروع الصهيوني لدولة يهودية عرقية، وإضفاء شرعية دولية، على "الانقلاب على الشرعية الدولية" (وهو أشدّ خطراً من أيّ "انقلاب" آخر)، وتحويل المسألة من مسألة تجسيد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحماية أمنه ووجوده الذي ينتهكه الاحتلال ويهدّده في كلّ لحظة بعد ستين عاماً على صدور قرار التقسيم، إلى مسألة توسيع حقّ تقرير المصير الذي قامت على أساسه إسرائيل، ليكون على مقياس المفاهيم الأيديولوجية العنصرية للصهيونية، وضمان أمن إسرائيل و "يهوديتها"، ليس مقابل ضمان أمن الشعب الفلسطيني وتحرّره واستقلاله وسيادته، وإما مقابل "تحسين" ظروف معيشته تحت الحصار وفي ظلّ تبعية خانقة للاحتلال الإسرائيلي، وعلى حساب حقوقه الوطنية.

إنّ "انقلاب المفاهيم"، وهيمنة الخطاب الديمغرافي في إسرائيل، واشتراط العملية السياسية بابتزاز اعتراف فلسطيني بـ "يهودية الدولة"، كلّ هذا يرمي إلى اصطياح أكثر من عصفور بحجر واحد. فهو يرمي إلى إسقاط حقّ اللاجئين الفلسطينيين بالعودة المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، بذريعة التخوف من الإخلال بـ "يهودية الدولة" وديمغرافيتها، والتنكر لمسؤولية إسرائيل عن نكبة الشعب الفلسطيني، من جهة، ومن جهة أخرى يرمي إلى إجهاض معركة الأقلية القومية العربية في إسرائيل من أجل البقاء في وطنها الذي لا وطن لها سواه، وتعريضها لمخاطر الترانسفير ومشاريع التبادل السكاني، وإسقاط شرعية مواظنتها، وإبعادها إلى خارج معادلة التأثير على وجهة المجتمع الإسرائيلي ووجهه ومستقبله (وهي معركة تخوضها هذه الأقلية جنباً إلى جنب مع

القوى الديمقراطية والسلامية في إسرائيل)، وإجهاض معركتها التي تخوضها بعناد من أجل انتزاع مساواتها في الحقوق المدنية والقومية في داخل إسرائيل.

إنّ تركيز المؤسسة الإسرائيلية والنخب المهيمنة فيها على مفهوم "يهودية الدولة"، في زمن اندحار المضامين التاريخية لهذا المفهوم، مع اندثار "العمل العبري" و"العمل الطلائعي" في الزراعة، و"التضامن الاجتماعي" و"الكيوتس"، هذا التركيز يفصح طبيعة المضمون العنصري الذي ترمي إليه هذه المؤسسة من وراء شعار "يهودية الدولة" الذي بات يقتصر، أساساً، على إقصاء المواطنين العرب في إسرائيل عن دائرة الشرعية والتأثير والحقوق، ودفعهم خارج اللعبة السياسية والديمقراطية التي تدّعيها إسرائيل.

من العبث تجيير قرار التقسيم لتبرير "يهودية الدولة"

إنّ المؤسسة الإسرائيلية تعتمد مغالطات مهلهلة، حين تحاول أن تسند خطابها حول مفهومها لـ "يهودية الدولة" إلى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني عام 1947.

فقد بات واضحاً أنه بقيام إسرائيل، على أساس قرار التقسيم القاضي بإقامة دولتين في فلسطين، عربية ويهودية، يكون الشعب اليهودي الذي تبلور في البلاد قد مارس تقرير المصير على رقعة أوسع من الرقعة التي حدّدها له قرار التقسيم، مخلّفاً نكبة الشعب الفلسطيني. وفي المقابل، بات من الجليّ حجم وطبيعة التآمر الثلاثي للإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية -مجتمعةً وكلاً على حدة- على حقّ الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، ودورها التاريخي المتواصل في إجهاض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة المستند إلى قرار التقسيم الدولي نفسه.

إنّ منطق قرار التقسيم، الذي تحاول "مؤسسة الرفض الإسرائيلية" تجييره اعتباطاً للترويج لمفهوم "يهودية الدولة"، يعني أنّ شرعية دولة إسرائيل مشروطة بنويّاً بممارسة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه القومية، وأنّ شرعية إسرائيل لا تكتمل إلا بتنفيذ الشقّ الآخر من قرار التقسيم المتعلق بممارسة الشعب العربي الفلسطيني حقه المشروع في تقرير المصير، وقيام دولته الفلسطينية الحرة المستقلة وذات السيادة.

ومن اللافت للاهتمام أنّ قرار التقسيم لم يتحدّث عن "دولة يهودية" بمفهومها العرقي الذي تعتمده المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، بل إنّه أقرّ "دولة يهودية" تعيش فيها أقلية عربية فلسطينية كبيرة تشكل 45% من سكانها، وإلى جانبها دولة عربية فلسطينية، تربطهما وحدة اقتصادية. إنّ إسرائيل، بهذا المفهوم، لم تكن في يوم من الأيام (ولا في أيّامنا) دولة يهودية فقط، لا في قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار التقسيم، ولا في الواقع الناشئ، على الرغم من محاولاتها إبان سنين عمّا القضاء على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إنّ إسرائيل هي اليوم أيضاً -في واقعها وفي مفهومها- دولة فيها أكثرية يهودية، وأقلية قومية عربية كبيرة تصرّ على البقاء في وطنها واستخدام وزنها وتأثيرها، وتصرّ على تحقيق مساواتها في الحقوق المدنية والقومية داخل إسرائيل، وهي ليست أقلية قومية طارئة على دولة إسرائيل، بل هي أقلية قومية، طرأت إسرائيل على وطنها. أيّ تعريف لإسرائيل لا يعبر عن هذا الواقع المركّب سيقى عاجزاً ومنقوصاً وقاصراً.

هذا يعني أنّ إسرائيل لا يمكن أن يقتصر تعريفها على أنّها دولة يهودية، في تجاهل لوجود الأقلية القومية العربية، من أبناء الشعب الفلسطينيّ وأهل هذا الوطن. وإذا كان عنصر "يهودية الدولة" سيُفرض بقوة القانون، وملاحقة الشبابك (كما سبق أن هدّد رئيس الشاباك ديسكين في ربيع العام 2007)، فإنّ هذا يُسقط عن إسرائيل ما تبقى من تعريفها كدولة ديمقراطية، ممّا يعمّق المأزق الذي تواجهه مقولة المؤسسة الحاكمة حول "الدولة اليهودية الديمقراطية".

إنّ مواصلة تلهيّ المؤسسة الإسرائيلية بعقلية "الخطر الديمغرافي"، وتحميل الأقلية القومية العربية المواطنة في إسرائيل (ضحية سياسة التمييز العنصريّ والاضطهاد القومي) "المسؤولية" عن ضمان "أكثرية يهودية" للمستقبل، وتعريض 20% من مواطني الدولة العرب لمشاريع التبادل السكانيّ مع المستوطنين المحتلين، والترانسفير والإقصاء ونزع الشرعية، كلّ هذه وذاك وذلك تشكل مؤشراً على عمق انهيار الديمقراطية التي تتغلّى بها إسرائيل، وعمق التدهور الفاشيّ فيها الذي أصبح خطراً يهدّد السلام والمساواة وحقوق الإنسان في إسرائيل نفسها وفي المنطقة، وتؤكد أنّ مواجهة مفاهيم المؤسسة الإسرائيلية حول "يهودية الدولة" و"الخطر الديمغرافي" ليست مسؤولية الأقلية القومية العربية في إسرائيل وحدها، بل هي مهمّة كلّ الديمقراطيين والمناهضين للتدهور الفاشيّ، عرباً ويهود، وواجب كلّ دعاة السلام في العالم.

إنّ قيام المؤسسة الإسرائيلية المدعومة أمريكياً باختيار مؤتمر أنابوليس، في نهاية العام 2007، "لانتزاع شرعية دولية" للانقلاب بصورة رسمية على المفاهيم المتعارف عليها، وانتزاع اعتراف دولي بالمفهوم الديمغرافي للصراع، والمفهوم الإثنيّ للحلّ، ليس اختياراً عفويّاً، لا في المكان ولا في الزمان. إنّ إسرائيل الرسمية التي بات يهيم عليها خطاب الديمغرافيا العنصريّ، تحاول أن تجد لهذا الخطاب مكاناً شرعياً ومعتزفاً به في نظام عالميّ تقوده أمريكا، لا ينطلق من حقّ الشعوب في تقرير مصيرها والتحرّر وبناء أوطانها، بل يقوم على مبادئ تقنيت الشعوب وتفكيك الأوطان والتأسيس لكيانات إثنية أو طائفية مشبوهة، من يوغوسلافيا سابقاً حتى العراق ولبنان، ومن أفغانستان ودول آسيا الوسطى حتى دارفور ودول شرق إفريقيا. قيام إسرائيل بزجّ "أصابع الحلّ الديمغرافي" و"يهودية الدولة" في التفاوض مع الفلسطينيين، وفي العملية السياسية، هو أشبه بقيام عمال المحاجر بزراع أصابع الديناميت في الصخرة الصمّاء لتفجيرها.

وتستخدم إسرائيل مقولة الخطر الديمغرافيّ و"يهودية الدولة" فزاعة لسدّ الطريق أمام تحقيق السلام العادل، وأمام تحقيق حلّ عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ويكشف رفض المؤسسة الإسرائيلية الاعتراف بحقوق ربع مليون لاجئ فلسطينيّ من مواطني إسرائيل المهجّرين في وطنهم، ومنعهم من استخدام أراضيهم وقراهم المهذّمة، يكشف النقاب عن أنّ هاجسها ليس مقتصرًا على "خوفها" من الإخلال بالتركيبة الديمغرافية (المهجّرون الفلسطينيون داخل إسرائيل هم مواطنون في إسرائيل، وإعادة حقوقهم لا تخلّ بأيّة تركيبة ديمغرافية)، وإنّما يتمثل في رفضها الاعتراف بمسؤوليتها عن نكبة الشعب الفلسطينيّ، وبحقوقه القومية، وفي أنّها تستغلّ الخطر الديمغرافيّ لتخويف الجمهور الإسرائيليّ من السلام، وتبرير سياستها الرفضية والعدوانية أمامه.

إنّ القيادة الإسرائيليّة، وبتواطؤ مع الإدارة الأمريكيّة، تحاول أن تبني مفهومًا هجينًا جديدًا للصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، لكي يتسنى لها طرح حلّ هجين جديد للصراع، خارج الشرعيّة الدوليّة وبعيدًا عن مفاهيم التحرّر القوميّ والاستقلال وحقوق الشعوب. تتنكر هذه القيادة في إطار ذلك الحلّ الهجين إلى أنّ حدود الرابع من حزيران 1967 ليست هي لبّ الصراع وجوهره، وإنّما هي فرصة الحلّ.. لا تعكس تعقيدات الصراع المركّب، وإنّما تمثّل المخرج الفعليّ الممكن منه.

إنّ الحركة الصهيونيّة، في بعدها الأيديولوجيّ وأذرعها السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، استحوذت على مصير الشعب اليهوديّ في إسرائيل، وعملت على فرض ثمّاء بين الصهيونيّة والشعب اليهوديّ. وهي في الوقت نفسه احتجزت حقّ الشعب الفلسطينيّ في تقرير المصير، بالحرب والاحتلال والاستيطان والقمع. وأصبح من الواضح اليوم أنّ تحرير حقّ الشعب الفلسطينيّ (في تقرير المصير) من قبضة الصهيونيّة يشكل كذلك أساسًا لتحرير مصير الشعب اليهوديّ من القبضة الأيديولوجيّة الصهيونيّة. فالمفهوم الحقيقيّ لمناهضة الصهيونيّة لا يقتصر على المعركة لتحرير الشعب الفلسطينيّ من هيمنتها، وإنّما يتضمّن كذلك المعركة على تحرير أبناء الشعب اليهوديّ من هيمنتها.

* **عصام مخّول** - عضو الكنيست السابق، عضو المكتب السياسيّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، رئيس معهد إميل توما للدراسات الفلسطينيّة والإسرائيليّة